شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة)

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

المحتويات	*الصفحة*
تقرير مجلس الإدارة	2-1
تقرير مراقب الحسابات المستقل	6-3
بيان المركز المالي	7
بيان الأرباح أو الخسائر	8
بيان الدخل الشامل الآخر	9
بيان التغيرات في حقوق الملكية	10
بيان التدفقات النقدية	11
إيضاحات حول البيانات المالية	35-12

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة)
تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

السادة / المساهمون المحترمون

يسرنا أن نقدم لكم، نيابة عن مجلس إدارة الشركة، تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

1. الأداء التشغيلي

إن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة) هي الشركة المالكة لمحطة الطاقة والمياه والتي تعرف بمحطة الزور الشمالية – المرحلة الأولى.

إن الخدمة الرئيسية التي تقدمها الشركة بموجب اتفاقية تحويل الطاقة وشراء الماء هي توفير إنتاج محطة الطاقة والماء بشكل حصري للمشتري وهو وزارة الكهرباء والماء، وتحصل الشركة على دفعات مقابل السعة الإنتاجية وفقًا لصافي السعة الإنتاجية المحددة. كما أن الخدمة الثانوية التي تقدمها الشركة هي بيع الطاقة الكهربائية المولدة والماء المُحلى لوزارة الكهرباء والماء لمدة 40 سنة (استنادًا إلى التعليمات الصادرة).

بعد توزيع الأسهم بنجاح في الربع الرابع من سنة 2019، تم إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت بتاريخ 16 أغسطس 2020. يتم حاليًا تداول 50% من أسهم الشركة وتمتلك الهيئة العامة للاستثمار نسبة 5% والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة 5%. أمّا الحصة المتبقية البالغة 40%، تمتلكها شركة الزور الشمالية الأولى القابضة ش.م.ك.م. (الشركة الأم) ومقسمة بين تحالف شركات من القطاع الخاص يتضمّن كل من شركة "إنجي" الفرنسية بنحو 17.5% وشركة "سوميتومو كوربوريشن" اليابانية بنحو 17.5% وشركة عبد الله حمد الصقر وإخوانه بنحو 5%.

في 31 ديسمبر 2022 ، كانت حصة الاسهم كالتالي – 49.06% من اسهم الشركة يتم تداولها وتمتلك لهيئة العامة للاستثمار نسبة 5% والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة 5.94%. أمّا الحصة المتبقية البالغة 40%، تمتلكها شركة الزور الشمالية الأولى القابضة ش.م.ك.م.

ويتولى أعمال التشغيل والصيانة للمحطة مقاول حصري من الباطن، وهو شركة إي زد أن أو اند أم (شركة أو اند أم)، والذي تولى مسؤولية تشغيل وصيانة المحطة اعتبارًا من تاريخ التشغيل التجاري للمحطة في 26 نوفمبر 2016. حققت المحطة بشكل عام توقعات الأداء الفني من حيث توفير السعة الإنتاجية وتوليد الكهرباء وتحلية الماء خلال الفترة.

جاري حل المشاكل الفنية التي تم اكتشافها خلال سنوات التشغيل الأولى للمحطة وذلك من خلال عملية ضمان عقد التصميم والتوريد والتشييد. انتهت صلاحية الضمان الرئيسي في نوفمبر 2018 ولكن تم تمديده لعدد قليل من الوحدات الرئيسية بالمحطة.

2. الأداء المالي

حققت الشركة صافي ربح للفترة بمبلغ 14.5 دينار كويتي قبل التحويل إلى الاحتياطيات.

وافقت الشركة على توزيع أرباح أولية بواقع 5 فلسًا للسهم للسنة المنتهية 2021 في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عقد بتاريخ 31 مارس 2022. وتم دفع هذه التوزيعات للمساهمين بتاريخ 28 ابريل 2022. وافق مجلس ادارة الشركة على توزيع ارباح مفصلية بواقع 7 فلوس و 6 فلوس للسهم للسنة المالية 2022 و في اجتماع مجلس ادارة الشركة الذي عقد بتاريخ 11 مايو 2022 و 2 نوفمبر 2022. بناء على التفويض الممنوح من المساهمين لمجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في 31 مارس 2022. وتم دفع التوزيعات للمساهمين مرتين بتاريخ 20 يونيو 2022 و 14 ديسمبر 2022.

3. الحوكمة

إن الشركة لديها مجلس إدارة مكون من ستة أعضاء. وعقد مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات خلال السنة إلى 31 ديسمبر 2021.

تم تكليف الرئيس التنفيذي والمدير المالي بمهام الإدارة اليومية للشركة.

4. أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة هم:

المهندس / احمد عثمان المجلهم – رئيس مجلس الإدارة

السيد/ الكسندر كاتون – نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ غازي عبدالرحمن الصانع

السيد/ لوران فوريدي

السيد/ اياد علي الفلاح

السيد/ بول فرين – الرئيس التنفيذي

5. مراقب الحسابات

تم تدقيق البيانات المالية من قبل مكتب كي بي ام جي القناعي وشركاه الذي تنتهي مهمته ويجوز إعادة تعيينه مرة أخرى كونه مؤهلاً لذلك.

6. الخطط المستقبلية

وستواصل الشركة بالتعاون مع شركة أو اند أم مسؤولية تشغيل المحطة لصالح دولة الكويت بكفاءة مع التركيز على صحة وسلامة موظفينا والحد من أثر المحطة على البيئة.

توقيع:

المهندس / أحمد عثمان المجلهم
رئيس مجلس إدارة شركة شمال الزور الأولى ش.م.ك.(عامة)
1 مارس 2023

كي بي ام جي القناعي وشركاه
برج الحمراء ، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص .ب.24 ، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون:7000 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك.(عامة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك.(عامة) ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2022، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "*مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية* " في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي نرى، بناءً على حكمنا المهني، أنها ذات أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها ولا نبدي رأي منفصل حول هذه الأمور.

كي بي إم جي القناعي وشركاه، مراقبي حسابات بدولة الكويت ومكتب عضو في مؤسسة كي بي إم جي العالمية للمكاتب الأعضاء المستقلون والتابعة لشركة كي بي إم جي العالمية المحدودة، وهي شركة تضامن محدودة إنجليزية خاصة.

تحقق الإيرادات	
راجع إيضاحي 3 (و) و 13 حول البيانات المالية.	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية
ركزنا على هذا الأمر للأسباب التالية: • توجد مخاطر كامنة فيما يتعلق بدقة الإيرادات المسجلة نظرًا لتعقد أمر التعرفة والمتغيرات المتعددة في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه ("الاتفاقية") والنظام المستخدم في معالجة معاملات الإيرادات. • مدى أهمية معاملات الإيرادات بالنسبة للبيانات المالية للشركة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا الأمر، من بين أمور أخرى: • اختبار تصميم الضوابط الرقابية ذات الصلة على عملية الاعتراف بالإيرادات وتحديد ما إذا كان تم تنفيذها بشكل مناسب وتشغيلها بشكل فعال. • فحص الاتفاقية مع الملحقات ذات الصلة التي تتعلق باحتساب إجراءات السداد والفواتير والدفع. • فهم النظام المستخدم في احتساب الإيرادات وإعداد الفواتير الشهرية. • التحقق من الفواتير الشهرية الصادرة إلى وزارة الكهرباء والماء وفحصها. • فحص المستندات الداعمة المرفقة بكل فاتورة، والتي تتضمن التفاصيل من حيث العناصر المختلفة المبينة في الاتفاقية. • فحص قيود اليومية الشهرية التي تم ترحيلها للتحقق من أن الإيرادات المسجلة هي ذات القيمة التي تم احتسابها آليا من خلال نظام PASS. • قمنا بعملية الاحتساب للإدارة لتحويل الإيرادات من الدينار الكويتي إلى الدولار الأمريكي. • تقييم مدى كفاية إفصاحات الشركة فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات من خلال الرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات الصلة.
مدينو التأجير التمويلي	
راجع إيضاح 6 حول البيانات المالية.	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية**
يستند مدينو التأجير التمويلي إلى نموذج المعيار الدولي للتقارير المالية 16 الذي وضعته الشركة بتوجيه من شركة سوميتومو كوربوريشن وإنجي، وهم مساهميها. حيث تم وضع نموذج التأجير في عام 2016 لمدة 25 سنة ونظرًا لاستخدام تقديرات وافتراضات الإدارة في المدخلات، قد ينتج عن ذلك أخطاء في عند التوصل إلى رصيد مدينو عقود التأجير التمويلي. وبالأخذ في الاعتبار الافتراضات المستخدمة في البداية وحجم مدينو التأجير، فقد تم تحديد ذلك كأمر تدقيق رئيسي.	• كجزء من إجراءات التدقيق التي قمنا بها، فقد حصلنا على نموذج مدينو التأجير التمويلي المدينة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 وراجعناه. • تحققنا من أن المدخلات الأولية في النموذج تتوافق مع الاتفاقية لفترة 40 سنة. • قمنا بتقييم وفحص مدى ملاءمة الافتراضات والتقديرات المستخدمة من حيث توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الفائدة المستخدمة. • استخدمنا المدخلات الواردة من الاتفاقية وأعدنا احتساب مدينو التأجير التمويلي للسنة الحالية. • قمنا بمطابقة الأجزاء المتداولة وغير المتداولة من مديني التأجير التمويلي مع نموذج المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. • قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات الشركة فيما يتعلق باستخدام التقديرات والأحكام الهامة وتقييم وجود الأحداث المسببة وذلك من أجل تحديد التحديثات على نموذج التأجير التمويلي، إذا لزم الأمر.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للشركة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءا من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

كما نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها قد تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنا.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأثر الأكبر خلال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. إننا نبين هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في بعض الحالات النادرة جدًا، أنه لا يجب الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تتجاوز النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح فوائد المصلحة العامة لها.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما. برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن الجرد قد أجري وفقًا للأصول المرعية، وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. لم يرد لعلمنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

كذلك نبين أنه خلال أعمال التدقيق، لم يرد لعلمنا أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، وتعديلاته، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 1 مارس 2023

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2022

	إيضاح	2022 دينار كويتي	2021 دينار كويتي
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
النقد والأرصدة لدى البنوك	4	13,378,171	17,629,296
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى	5	12,096,993	16,710,070
مستحق من أطراف ذات صلة	9	2,936	153,964
مدينو تأجير تمويلي	6	13,940,177	12,719,089
الموجودات المالية المشتقة	17	6,157,629	-
		45,575,906	47,212,419
الموجودات غير المتداولة			
مدينو تأجير تمويلي	6	433,800,414	442,185,862
ممتلكات وآلات ومعدات	7	654,127	500,916
		434,454,541	442,686,778
إجمالي الموجودات		480,030,447	489,899,197
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	8	5,255,346	5,282,404
مستحق إلى أطراف ذات صلة	9	4,021,733	3,359,193
دائنو توزيعات أرباح	11	5,549,381	5,087,916
قروض لأجل	10	17,109,406	17,404,430
المطلوبات المالية المشتقة	17	-	11,803,677
		31,935,866	42,937,620
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		37,376	32,520
قروض لأجل	10	311,331,050	324,365,783
المطلوبات المالية المشتقة	17	19,764,545	64,159,637
		331,132,971	388,557,940
إجمالي المطلوبات		363,068,837	431,495,560
حقوق الملكية			
رأس المال	11	110,000,000	110,000,000
احتياطي إجباري	12	8,934,307	7,417,562
أرباح مرحلة		7,369,115	14,222,513
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		6,538,721	3,516,630
احتياطي التحوط	17	(15,880,533)	(76,753,068)
إجمالي حقوق الملكية		116,961,610	58,403,637
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		480,030,447	489,899,197

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مهندس. أحمد عثمان المجلهم
رئيس مجلس الإدارة

أندريو بول فرين
الرئيس التنفيذي

بيان الأرباح أو الخسائر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاح	2022	2021
		دينار كويتي	دينار كويتي
الإيرادات	*13*	52,744,243	50,149,071
تكاليف تشغيل	*9*	(16,589,077)	(14,987,044)
مُجمل الربح		36,155,166	35,162,027
إيرادات تمويل وإيرادات أخرى		174,157	27,421
تكاليف تمويل		(18,322,670)	(18,582,810)
تكاليف موظفين ومصاريف ذات صلة		(633,130)	(644,198)
مصاريف عمومية وإدارية		(2,206,068)	(1,747,047)
الربح قبل حصة ضريبة دعم العمالة الوطنية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		15,167,455	14,215,393
ضريبة دعم العمالة الوطنية		(380,461)	(360,835)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		(140,575)	(139,791)
الزكاة		(145,072)	(143,571)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	*9*	(38,000)	(34,665)
ربح السنة		14,463,347	13,536,531
ربحية السهم (الأساسية والمخففة) (فلس)	*14*	13	12

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاح	**2022**	**2021**
		دينار كويتي	**دينار كويتي**
ربح السنة		14,463,347	13,536,531
الدخل الشامل الآخر			
بنود تم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:			
فروق ترجمة عملات أجنبية		3,022,091	22,815
التغير في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية	*17*	63,219,020	27,419,965
إجمالي الدخل الشامل الآخر		66,241,111	27,442,780
إجمالي الدخل الشامل للسنة		80,704,458	40,979,311

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	رأس المال	احتياطي إجباري	أرباح مرحلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي تحوط	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد كما في 1 يناير 2021	110,000,000	5,996,023	25,207,521	3,493,815	(104,173,033)	40,524,326
إجمالي الدخل الشامل للسنة						
ربح السنة	-	-	13,536,531	-	-	13,536,531
التغير في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية (إيضاح 17)	-	-	-	-	27,419,965	27,419,965
التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	22,815	-	22,815
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	13,536,531	22,815	27,419,965	40,979,311
توزيعات أرباح (إيضاح 11)	-	-	(23,100,000)	-	-	(23,100,000)
المحول إلى الاحتياطي الإجباري (إيضاح 12)	-	1,421,539	(1,421,539)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	110,000,000	7,417,562	14,222,513	3,516,630	(76,753,068)	58,403,637
إجمالي الدخل الشامل للسنة						
ربح السنة	-	-	14,463,347	-	-	14,463,347
التغير في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية (إيضاح 17)	-	-	-	-	60,872,535	60,872,535
التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	3,022,091	-	3,022,091
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	14,463,347	3,022,091	60,872,535	78,357,973
توزيعات أرباح (إيضاح 11)	-	-	(19,800,000)	-	-	(19,800,000)
المحول إلى الاحتياطي الإجباري (إيضاح 12)	-	1,516,745	(1,516,745)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	110,000,000	8,934,307	7,369,115	6,538,721	(15,880,533)	116,961,610

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	ايضاح	2022	2021
		دينار كويتي	**دينار كويتي**
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل حصة ضريبة دعم العمالة الوطنية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		15,167,455	14,215,393
تعديلات:			
الاستهلاك	*7*	26,946	25,556
تكاليف تمويل		18,322,670	18,582,810
صافي (ربح) / خسارة من بيع موجودات ثابتة		(8,672)	268
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		148,303	6,483
مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		12,091	-
		33,668,793	32,830,510
التغيرات في:			
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى		4,816,010	(5,588,287)
المستحق من أطراف ذات صلة		4,438	15,311
مدينو تأجير تمويلي	*6*	12,860,228	12,025,965
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى		(1,149,709)	201,222
المستحق إلى أطراف ذات صلة		619,445	(548,657)
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		50,819,205	38,936,064
المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		(7,650)	(2,473)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		50,811,555	38,933,591
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	*7*	(173,651)	(84,820)
المحصل من بيع ممتلكات وآلات ومعدات		8,672	15
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(164,979)	(84,805)
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية			
قروض لأجل	*10*	(17,597,561)	(16,391,081)
المدفوع من تكاليف التمويل		(18,367,326)	(18,665,027)
سداد توزيعات أرباح	*11*	(19,338,535)	(23,001,783)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(55,303,422)	(58,057,891)
النقص في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية		(55,744)	(33,968)
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		(4,712,590)	(19,243,073)
النقد والنقد المعادل كما في 1 يناير		12,541,380	31,784,453
النقد والنقد المعادل كما في 31 ديسمبر	*4*	7,828,790	12,541,380

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

إن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك.ع ("الشركة") هي شركة مساهمة كويتية تأسست في 19 أغسطس 2013 بموجب رخصة تجارية رقم 349479 مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 23 أكتوبر 2013.

إن العنوان المُسجل لمكتب الشركة هو الطابق السادس، برج مزايا 2، شارع خالد بن الوليد، قطعة رقم 3، مدينة الكويت، دولة الكويت.

إن الشركة هي شركة تابعة مملوكة جزئياً لشركة الزور الشمالية الأولى القابضة ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") حيث أن لديها القدرة على توجيه أنشطة الشركة ذات الصلة كما أنها تتعرض لعوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة ولديها القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة للتأثير على حجم عائداتها.

في ديسمبر 2013، أبرمت شركة شمال الزور عقد بناء وتشغيل وتحويل ("BOT") مع وزارة الكهرباء والماء في دولة الكويت لتطوير وتمويل وشراء وإنشاء واختبار وتشغيل محطة توليد طاقة كهربائية وتحلية المياه بسعة إنتاجية مقدارها 1,500 ميجا وات من الطاقة وتحلية مياه بسعة مقدارها 102 إلى 107 مليون جالون يومياً ("المحطة") بالإضافة إلى البنية التحتية والمرافق المتعلقة بها وذلك لمدة 40 سنة بشمال الزور، الكويت. ستقوم وزارة الكهرباء والماء بشراء إنتاج المحطة بالكامل على مدار 40 سنة وفقاً لاتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه. وتم تشغيل المحطة بتاريخ 26 نوفمبر 2016.

ووفقاً لاتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه المبرمة بين الشركة ووزارة الكهرباء والماء بتاريخ 12 ديسمبر 2013، تلتزم شركة شمال الزور بإنتاج الكهرباء وتحلية المياه باستخدام المحطة. كما أن وزارة الكهرباء والماء لها القدرة على تقييد إمكانية انتفاع أي طرف آخر بالمنافع الاقتصادية للمحطة. وكذلك تحدد الاتفاقية شروط الدفعات المستلمة مقابل الطاقة الإنتاجية والإنتاج الفعلي. توصلت الشركة إلى أن اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه تنقل الحق في استخدام المحطة من قبل وزارة الكهرباء والماء، وبالتالي قامت بتصنيف الاتفاقية كعقد إيجار تمويلي وفقاً لإرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي كما يلي:

أ) تطوير وتمويل وتصميم وهندسة وتقديم الخدمات وبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة محطة كهرباء وتوليد الطاقة ومحطة تحلية المياه والمرافق المشتركة بما فيها القيام بكافة الأعمال المتعلقة أو الملحقة بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاطها.

ب) القيام بكافة الأعمال الخاصة بالبناء المطلوبة لمباشرة الشركة لنشاطها بما في ذلك إنشاء وشراء واستئجار المباني والأراضي والمعدات والمخازن اللازمة لتحقيق أغراض الشركة وكافة أنواع المرافق الخاصة بذلك.

ج) القيام بكافة أعمال توليد وإنتاج وتحويل وإجراء وتطوير وبيع الكهرباء والمياه أو أي منتج متعلق بأي من تلك الأعمال داخل وخارج دولة الكويت.

د) القيام بأعمال التنظيف الكيميائي وأعمال الغسل بالزيت الحار والتطهير لجميع أنواع المبادلات الحرارية والقيام بالأعمال الكهربائية والمدنية اللازمة لكافة أعمال قطاع الكهرباء والماء (محطات القوى – مشاريع الأنابيب والكهرباء لوحدات تقطير وتحليه المياه والبتروكيماويات) والقيام بجميع أعمال الصيانة بما في ذلك الأعمال الخاصة بتوليد الطاقة والمياه والتمديدات وتركيبات محطات التقوية وتركيب جميع العوازل.

ه) استيراد وتركيب المعدات بمواقع الكهرباء والماء والخاصة برصد وقياس الملوثات بالهواء واستخدام العمالة المتخصصة في أعمال مكافحة التلوث الخاص بالبيئة المحيطة بمحطات الكهرباء والماء.

و) شراء كافة المواد والمعدات وكافة المنقولات والأجهزة اللازمة لقيام الشركة بأغراضها وصيانتها بكافة الطرق الحديثة الممكنة واستيراد المواد الأولية والمعدات والأجهزة اللازمة لأغراض الشركة.

ز) توريد وتركيب معدات الأمن والسلامة الخاصة بأغراض الشركة.

ح) استيراد كافة المعدات اللازمة لتنفيذ أغراضها ومنها على سبيل المثال لا الحصر تركيب وإمداد وصيانة كافة أنواع كابلات الطاقة والكابلات الكهربائية ومضخات المياه والأجهزة والمعدات المتعلقة بأنشطة الشركة.

ط) تسجيل براءات الاختراع التي تتعلق بشكل مباشر بخبرة الشركة.

ي) إجراء البحوث الفنية المتعلقة بأعمال الشركة بغرض تحسين وتطوير خدمات الشركة وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص داخل دولة الكويت وخارجها.

ك) المساهمة المباشرة بوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع المتعلقة بأغراض الشركة بأنظمة البناء والتشغيل والتحويل (BOT) أو الأنظمة المشابهة الأخرى بما فيها تلك المشار إليها في القانون رقم 39 لسنة 2010 (وتعديلاته) وإدارة المرافق المنشأة وفقاً لذلك.

ل) استثمار أموال الشركة في الأغراض وبالنسب التي يحددها مجلس الإدارة.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة.

يجوز للشركة أن تشترك في دراسة أو تمويل أو تنفيذ أي مشروع من المشروعات التي يتم طرحها وفقًا للقانون رقم 39 لسنة 2010 (وتعديلاته) بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

بتاريخ 31 مارس 2022، اعتمد المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية البيانات المالية المدققة للشركة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقًا لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 1 مارس 2023، وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. للجمعية العمومية للمساهمين الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2. أساس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير الدولية للتقارير المالية").

ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة، فيما عدا الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج) عملة التعامل والعرض

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي. إن عملة التعامل للشركة ليست هي عملة الدولة التي هي مقر الشركة حيث أن غالبية معاملات الشركة مقومة بالدولار الأمريكي. تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي بغرض تقديمها إلى هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة القيام بأحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

لقد تم اتخاذ التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على أساس الخبرة السابقة بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، والتي يعتقد أن تكون معقولة وفقاً للظروف، وأن توفر نتائجها أساساً لعمل الأحكام حول القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات المرتبطة بها بصفة مستمرة. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تعديل تلك التقديرات إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة التعديل وأي فترات مستقبلية إذا كان ذلك التعديل يؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

إن المعلومات حول التقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ التي تم تسجيلها في البيانات المالية مبينة في إيضاح 3 (ع).

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية، باستثناء تلك المبينة في إيضاح 3 (ف).

أ) الأدوات المالية

إن الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه وجود أصل مالي لشركة واحدة، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى.

i) الموجودات المالية

التحقق المبدئي والقياس

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التحقق المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال الشركة الخاص بإدارتها. باستثناء الودائع والمستحق من أطراف ذات صلة التي لا تتضمن عنصر تمويل هام أو تلك التي طبقت من أجلها الشركة الوسائل العملية، فإن الشركة تقوم مبدئيًا بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، في حال لم يتم إدراج الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ولغرض تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المطفأة، فإنه يجب أن يترتب عليه تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منه فقط. يُشار إلى هذا التقييم باسم "اختبار معايير مدفوعات المبلغ الأصلي وفوائده فقط" ويتم إجراؤه على مستوى الأداة. أما بالنسبة للموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأصلي وفوائده فقط، فإنه يتم تصنيفها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بصرف النظر عن نموذج الأعمال.

يتم الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني محدد ضمن لائحة أو العرف السائد في السوق (المتاجرة بالطريقة النظامية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

تشتمل الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لدى الشركة على مديني التأجير التمويلي والمبالغ المستحقة من أطراف ذات صلة والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والنقد والأرصدة لدى البنوك.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وهي معرضة للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن الأرباح أو الخسائر عندما يتم استبعاد الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

الاستبعـاد

يتم استبعاد الأصل المالي (أو، حيثما يقتضي الأمر، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) بصورة أساسية (أي استبعادها من بيان المركز المالي للشركة) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل،
- تقوم الشركة بتحويل حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تفترض التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" وإما أن (أ) تقوم الشركة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم الشركة بالتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكن قامت بنقل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تدخل في ترتيبات القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا كانت ما زالت تحتفظ بمزايا ومخاطر الملكية، وإلى أي مدى ذلك. إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تقم بنقل السيطرة على الأصل، تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المحول بمقدار استمرار مشاركتها في هذا الأصل. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضًا بالاعتراف بالالتزام المرتبط. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الشركة. يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المادي الذي قد يتعين على الشركة سداده، أيهما أقل.

ii) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بتسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. إن التدفقات النقدية المتوقعة تتضمن التدفقات النقدية الناتجة من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى التي تعد جزءًا لا يتجزأ من البنود التعاقدية.

يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات المالية بناءً على تجربة خسائر الائتمان السابقة لدى الشركة معدلة بالعوامل الخاصة بالعميل والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كلًا من التوجه الحالي وكذلك المتوقع للظروف في تاريخ بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة الزمنية للمال عند الحاجة.

تقوم الشركة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. ومن ناحية أخرى، إذا لم تزداد مخاطر الائتمان على الأدوات المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً. إن تقييم ما إذا كان يجب إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر يستند إلى الزيادة الجوهرية في احتمال أو مخاطر التعثر في السداد الذي يحدث منذ الاعتراف المبدئي بدلاً من الدليل على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في تاريخ بيان المركز المالي أو حدوث تعثر فعلي في السداد.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وفي المقابل، تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً في الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي يتوقع أن تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية والتي من المحتمل حدوثها خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان من الأدوات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، فإن الشركة تقارن مخاطر حدوث تعثر في الأداة المالية كما في تاريخ بيان المركز المالي مع مخاطر حدوث تعثر في الأداة المالية كما في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك التجربة السابقة والمعلومات المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

على الرغم من نتيجة التقييم أعلاه، تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على أصل مالي معين قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية من العميل متأخرة السداد لأكثر من 60 يوما ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة ومؤيدة تثبت خلاف ذلك. على الرغم مما سبق، تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان من أداة مالية معينة لم ترتفع بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي إذا ثبت أن الأداة المالية لها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحديد تعرض الأداة المالية لمخاطر ائتمانية منخفضة إذا 1) كانت الأداة المالية ذات مخاطر تعثر في السداد منخفضة، 2) يكون لدى المقترض قدرة عالية على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية على المدى القريب، 3) كانت التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل يمكن أن تقلل، وليس ذلك بالضرورة، من قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية.

تراقب الشركة بانتظام مدى فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وتقوم بمراجعتها حسب الحاجة لضمان قدرة المعايير على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحقاً.

تعريف التعثر عن السداد

تعتبر الشركة ما يلي بمثابة حدث تعثر عن السداد وذلك لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير التجربة السابقة إلى أن الأرصدة المدينة التي تستوفي أحد المعايير التالية غير قابلة للاسترداد بشكل عام:

- المعلومات التي يتم وضعها داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية تشير إلى أنه من غير المحتمل أن يقوم العميل بالسداد إلى دائنيه، بما فيهم الشركة بالكامل (دون مراعاة أي ضمانات تحتفظ بها الشركة). أو
- الإخلال بالعقد من قبل الطرف المقابل.

بصرف النظر عن التحليل أعلاه، تعتبر الشركة أن التعثر في السداد قد حدث عندما يكون الأصل المالي متأخر في السداد لأكثر من 90 يوما من وزارة الكهرباء والماء ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة ومؤيدة تثبت أن معيار التعثر في السداد الأكثر تأخيراً يكون أكثر ملائمة. توصلت الشركة إلى أنه لم يقع حدث تعثر في السداد خلال السنة فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من وزارة الكهرباء والماء.

الموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي منخفض ائتمانياً في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي. تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة حول الأحداث التالية:

- مواجهة المدين لصعوبة مالية جوهرية؛
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث التعثر أو التأخر في السداد؛ أو
- احتمالية تعرض المدين للإفلاس.

سياسة الشطب

تقوم الشركة بشطب أصل مالي عند وجود معلومات تشير إلى أن الطرف المقابل يعاني من صعوبات مالية حادة وعدم وجود هناك احتمال واقعي للتعافي منها، على سبيل المثال؛ عند خضوع الطرف المقابل للتصفية أو دخوله في إجراءات الإفلاس. قد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات التنفيذ بموجب إجراءات الاسترداد لدى الشركة، مع مراعاة المشورة القانونية عند الحاجة. يتم إثبات أي مبالغ مستردة في بيان الأرباح أو الخسائر.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها

يدل قياس خسائر الائتمان المتوقعة على احتمالية التعثر في السداد، أو معدل الخسارة عند التعثر (بمعنى حجم الخسارة في حال وجود تعثر في السداد) والتعرض عند التعثر في السداد. يستند تقييم احتمالية التعثر في السداد ومعدل الخسارة عند التعثر في السداد إلى البيانات التاريخية التي تم تعديلها بالمعلومات المستقبلية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التعثر في السداد، بالنسبة للموجودات المالية، فإن ذلك يتمثل في إجمالي القيمة الدفترية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة للموجودات المالية، يتم تقدير خسارة الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها، والتي يتم خصمها بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

تقوم الشركة بتسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع تعديل مماثل على قيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

iii) المطلوبات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية كموجودات يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو كانت مشتقة أو تم تصنيفها على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنين، تسجل بالصافي بعد خصم تكاليف المعاملات المرتبطة بها مباشرة.

تتضمن المطلوبات المالية للشركة الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى، والمبالغ المستحقة إلى أطراف ذات صلة، والقروض لأجل، والأدوات المالية المشتقة.

القياس اللاحق

بعد الاعتراف المبدئي، تقاس القروض والسلفيات التي تحمل فائدة لاحقًا وفقًا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تدرج الأرباح والخسائر في الأرباح أو الخسائر عند عدم الاعتراف بالمطلوبات أو تعديلها وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال احتساب أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تمثل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يدرج إطفاء معدل الفائدة الفعلي ضمن تكاليف التمويل في الأرباح أو الخسائر.

الاستبعاد

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في الأرباح أو الخسائر.

iv) مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وتكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي لبيع الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

ب) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تحتفظ الشركة بالأدوات المالية المشتقة لتحوط تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي وتتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة إذا لم يكن العقد الأصلي يمثل أصلاً مالياً وتم استيفاء معايير معينة.

إن المشتقات المتضمنة في العقود المختلطة التي تحتوي على عقود أصلية للموجودات المالية تندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ولا يتم فصلها. يتم تصنيف العقد المختلط بالكامل وقياسه لاحقاً بأكمله إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، كما يقتضي الأمر.

إن المشتقات المتضمنة في عقود أصلية غير مشتقة لا تمثل موجودات مالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تتم معاملتها كمشتقات منفصلة عندما تستوفي تعريف أداة مشتقة ولا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتلك الواردة في العقود الأصلية ولا يتم قياس العقود الأصلية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تدرج المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة كما في تاريخ العقود المشتقة ويُعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقارير مالية. تعتمد المحاسبة على التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة على ما إذا تم تصنيف الأداة المشتقة كأداة تحوط، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يتم تحديد طبيعة البنود التي يتم التحوط بها. تحدد الشركة مشتقات كأدوات تحوط ضد خطر محدد مرتبط بالتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات المعترف بها والمعاملات المتوقعة عالية الاحتمال (أدوات تحوط التدفقات النقدية).

عند بدء التحوط، توثق الشركة العلاقة الاقتصادية بين أدوات التحوط وبنوده بما في ذلك ما إذا كانت التغيرات في التدفقات النقدية لأدوات التحوط يتوقع أن تقابل التغيرات في التدفقات النقدية للبنود المتحوط منها. توثق الشركة أهداف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء معاملات التحوط.

يتم إدراج الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كأدوات تحوط التدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية ضمن حقوق الملكية. يتم إدراج أي أرباح أو خسائر متعلقة بالجزء غير الفعال مباشرةً في الأرباح أو الخسائر ضمن الدخل الآخر أو المصروفات الأخرى، كما يقتضي الأمر.

يتم تصنيف القيمة العادلة لأدوات التحوط المشتقة كأصل أو التزام غير متداول عندما تكون فترة الاستحقاق المتبقية للبند المحوط تزيد عن 12 شهراً وكأصل أو التزام متداول عندما تكون فترة الاستحقاق المتبقية للبند المحوط أقل من 12 شهراً.

عندما يتم بيع أو تنتهي صلاحية أداة التحوط أو عندما لا يتوافق التحوط مع معايير المحاسبة عن أدوات التحوط، فإنه يتم الإبقاء على أية أرباح أو خسائر متراكمة مدرجة في الدخل الشامل الآخر في ذلك الوقت، ضمن حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها عندما تدرج المعاملة المتوقعة في الأرباح أو الخسائر. عندما لا يكون من المحتمل إتمام معاملة متوقعة، فإنه يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة في الدخل الشامل الآخر مباشرةً إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة من هذه المشتقات التي يتم قياسها حسب السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

ج) ممتلكات وآلات ومعدات

يتم قياس الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة.

إن تكلفة أحد بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات تتضمن تكلفة الاستحواذ وتكاليف القروض وكافة التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتجهيز الأصل لاستخدامه المزمع. يتم احتساب الاستهلاك للممتلكات والآلات والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات كما يلي:

	العمر الإنتاجي
تحسينات مباني	25
آلات ومعدات	مدة غير منتهية وفقًا لاتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه
أجهزة تكنولوجيا معلومات	3
مركبات	3
أثاث وتجهيزات	3

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إذا لزم الأمر، في تاريخ كل بيان مركز مالي. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات في تاريخ كل بيان مركز مالي من أجل تحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، تُدرج خسارة الانخفاض في القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم استبعاد القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات عند إتمام بيعها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من بيع الموجودات عن طريق مقارنة القيمة المحصلة مع القيمة الدفترية ويتم إدراج الناتج ضمن الأرباح أو الخسائر.

د) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يكون هناك انخفاض في قيمة الأصل المالي إذا زادت قيمته الدفترية عن قيمته الاستردادية المقدرة. إن القيمة الاستردادية للأصل هي القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى. إن القيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة البيع هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أحد الموجودات على أسس تجارية متكافئة. إن قيمة الاستخدام هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي من المتوقع أن تنشأ عن الاستخدام المستمر للموجودات ومن بيعها في نهاية أعمارها الإنتاجية. في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المتشابهة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم تبويب الموجودات لأدنى مستوى يمكن عنده تحديد وجود تدفقات نقدية بشكل مستقل لتلك المجموعة من الموجودات (وحدات إنتاج النقد) لغرض اختبار انخفاض القيمة.

في حالة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) بأقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) إلى مقدار قيمته الاستردادية. يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

في حالة رد خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) إلى مقدار التقدير المعدل لقيمته الاستردادية بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة تلك القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم الاعتراف بأي خسارة نتيجة الانخفاض في قيمة الأصل (وحدة إنتاج النقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف مباشرة برد خسارة الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر.

هـ) النقد والنقد المعادل

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل التي لا تزيد فترة استحقاقها الأصلية عن ثلاثة أشهر أو أقل بالصافي بعد الرصيد المقيد لدائني توزيعات الأرباح.

و) تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات استناداً إلى أسعار المعاملات المحددة في العقد المبرم مع العميل وتتكون من البنود التالية:

- دفعات القدرة الإنتاجية للطاقة والمياه التي تتضمن مكون رأسمالي ثابت ومكون تشغيل وصيانة ثابت ("التشغيل والصيانة").
- دفعات إنتاج الكهرباء والمياه التي تتضمن مكون تعديل الوقود ومكون تشغيل وصيانة متغير.

إيرادات التأجير التمويلي

تعكس دفعات القدرة الإنتاجية توافر المحطة لتسليم الإنتاج. يدفع العميل مقابل القدرة الإنتاجية بمبلغ يمثل توافر الأصل طوال الفترة الزمنية المحددة. يتم توزيع دفعات القدرة الإنتاجية التي تغطي مكونات رأس المال الثابت على أساس قيمهم العادلة النسبية بين الحد الأدنى لدفعات الإيجار (التي تشمل مدفوعات رأسمالية تتعلق بتوفير المحطة وإيرادات التمويل) وإيرادات الخدمات. إن إيرادات عقد التأجير التمويلي، بالنسبة لمكونات رأس المال الثابت يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر كجزء من الحد الأدنى لدفعات الإيجار ومُسجلة على النحو المفصح عنه في إيضاح 3 (ز).

خدمات التشغيل والصيانة

يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة من تقديم الخدمات استناداً إلى اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه. تعترف الشركة بالإيرادات الناتجة من خدمات التشغيل والصيانة على مدار الوقت حيث إن العميل يقوم في آن واحد باستلام واستهلاك المزايا المقدمة إليه.

يتم الاعتراف بإيرادات التشغيل والصيانة بناءً على التعرفة الواردة في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه واستناداً إلى أداء الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالإيرادات المتغيرة بناءً على التعرفة الواردة في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه والوحدات الفعلية من الكهرباء والماء التي يتم تسليمها خلال السنة. تستخدم الشركة طريقة المخرجات في قياس الإيرادات المتغيرة بناءً على قيمة الخدمات المقدمة.

يتم الاعتراف بأتعاب تعديلات الوقود بناءً على التعرفة الواردة في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه والكفاءة التشغيلية الفعلية خلال الفترة مع مراعاة موافقة وزارة الكهرباء والماء. لا يتم الاعتراف بأي إيرادات في حال كانت هناك أوجه عدم تيقن كبيرة بخصوص استرداد المقابل المستحق.

إيرادات الفوائد

تستحق إيرادات الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي وهو المعدل الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المتوقعة من خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى مقدار صافي القيمة الدفترية لذلك للأصل.

ز) عقود التأجير

في بداية العقد، تقوم الشركة بتقييم إذا ما كان العقد يمثل أو يحتوي على تأجير. وهذا يعني أنه في حال كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل.

أ) الشركة كمستأجر

تطبق الشركة منهجية واحدة للاعتراف والقياس لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. تعترف الشركة بمطلوبات التأجير لصرف مدفوعات التأجير وحقوق استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات ذات الصلة.

حق استخدام الموجودات

تعترف الشركة بحق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). ويقاس حق استخدام الموجودات وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات التأجير. يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير، أيهما أقصر. إذا تم نقل ملكية الأصل المؤجر إلى الشركة في نهاية مدة التأجير أو إذا كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، يتم احتساب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدر للأصل.

مطلوبات التأجير

تعترف الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة ناقصًا أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الفائدة المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير أو تغير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة.

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق الشركة إعفاء الاعتراف بعقود التأجير قصيرة الأجل على عقود التأجير قصيرة الأجل لديها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق إعفاء الاعتراف بتأجير الموجودات منخفضة القيمة على عقود التأجير التي تكون منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بمدفوعات التأجير الناتجة من عقود التأجير قصيرة الأجل كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

ب) الشركة كمؤجر

في بداية أو عند تعديل العقد الذي يحتوي على عنصر تأجير، توزع الشركة المقابل الوارد في العقد على كل عنصر تأجير على أساس أسعاره النسبية المستقلة. عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر، فإنها تحدد عند بدء عقد التأجير إذا ما كان كل عقد تأجير يمثل تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار، تقوم الشركة بإجراء تقييم شامل ما إذا كان عقد الإيجار ينقل جميع المخاطر والمزايا المرتبطة بملكية الأصل المعني بشكل كبير. إذا كان الأمر كذلك، فإن عقد الإيجار يمثل إيجار تمويلي؛ وإذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، تأخذ الشركة بالاعتبار مؤشرات معينة مثل النظر في عقد الإيجار ما إذا كان للجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل أم لا.

إذا كان الاتفاق يحتوي على عناصر تأجير وعناصر أخرى غير التأجير، عندئذ تطبق الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتخصيص المقابل الوارد في العقد. تطبق الشركة متطلبات الاستبعاد وانخفاض القيمة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد التأجير. كما تقوم الشركة بانتظام بمراجعة القيمة المتبقية غير المضمونة التقديرية المستخدمة في احتساب مجمل الاستثمار في عقد التأجير.

ح) مخصصات المطلوبات

تسجل المخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سابق ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد التي تتضمن منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. عندما تتوقع الشركة أن جزء أو كل المخصص سيتم استرداده، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، يتم الاعتراف بالمبلغ المسترد كأصل منفصل، ولكن فقط عندما يكون الاسترداد مؤكداً فعلياً. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في الأرباح أو الخسائر بالصافي بعد أي استرداد.

تتم مراجعة المخصصات بتاريخ بيان كل مركز مالي وتعديلها بحيث تعكس أفضل تقدير حالي. إذا لم يعد من المحتمل أن هناك حاجة لتدفقات صادرة للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، يتم رد المخصص. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهريًا، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس المخاطر المتعلقة بالالتزام، حيثما لزم الأمر. إذا تم استخدام الخصم، يتم تسجيل الزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكاليف تمويل.

ط) تكاليف الاقتراض

يتم رسملة الفوائد على القروض المتكبدة لتمويل إنشاء آلات ومعدات كجزء من تكلفتها خلال المدة المطلوب فيها إنجاز عملية الإنشاء. ويتم تسجيل كافة تكاليف الفوائد الأخرى كمصروفات للفترة التي تم تكبدها فيها.

ي) معاملات العملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر. إن البنود غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية يتم ترجمتها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

لغرض عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي، تم عرض موجودات ومطلوبات الشركة بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات وفقا لمتوسط أسعار الصرف للسنة، إلا إذا تقلبت أسعار الصرف بشكل كبير خلال تلك السنة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات. ويتم إدراج الفروق الناتجة، إن وجدت، في الدخل الشامل الآخر وتعرض في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

ك) مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يستحق الموظفون مكافأة نهاية خدمة وفقًا لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة المتراكمة وآخر راتب والعلاوات المدفوعة الأخرى. تُستحق التكاليف المتوقعة لهذه المنافع على مدار مدة الخدمة.

الموظفون الكويتيون

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة على بيان الأرباح أو الخسائر في السنة التي تتعلق بها.

ل) ضريبة دعم العمالة الوطنية

تمثل ضريبة دعم العمالة الوطنية الضريبة مستحقة الدفع لصالح وزارة المالية الكويتية بموجب قانون دعم العمالة الوطنية رقم 19 لسنة 2000، والتي تُحتسب بواقع 2.5% من الربح قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية.

م) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يمثل هذا البند حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والمحتسبة بواقع 1% من ربح السنة بعد التحويل إلى الاحتياطي الإجباري وتسويات أخرى.

ن) الزكـاة

تمثل الزكاة الضريبة المستحقة إلى وزارة المالية الكويتية بموجب قانون الزكاة رقم 46 لسنة 2006 والمحتسبة بواقع 1% من ربح السنة بعد التحويل إلى الاحتياطي الإجباري وتسويات أخرى.

س) تصنيف الموجودات والمطلوبات إلى "بنود متداولة" مقابل "بنود غير متداولة"

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيفها كبنود متداولة وغير متداولة. يكون الأصل متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع بيعه أو توجد نية لبيعه أو استهلاكه في دورة تشغيل عادية؛ أو
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛ أو
- يكون من المتوقع بيعه خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية المحاسبية؛ أو
- الأرصدة لدى البنوك والنقد والودائع ما لم يكن محظورًا من التبادل أو الاستخدام لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد الفترة المالية المحاسبية.

يتم تصنيف كافة الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يكون الالتزام متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع سداده في دورة تشغيل عادية؛ أو
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛ أو
- يكون مستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية المحاسبية؛ أو
- لا يوجد حق غير مشروط بتأجيل تسوية الالتزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد الفترة المالية المحاسبية.

تقوم الشركة بتصنيف كافة المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

ع) الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية للشركة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الإفصاحات المتعلقة بالمطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلًا ماديًا في القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في فترات مستقبلية. عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، اتخذت الإدارة أحكام وافتراضات فيما يتعلق بالمصادر المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية، والتي تمثل مخاطر جوهرية تؤدي إلى تعديل مادي في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية. وقد تتغير الظروف الحالية والافتراضات المتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لظروف خارجة عن إرادة الشركة وتنعكس على الافتراضات عند حدوثها. وفيما يلي البنود التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية التي تنطوي على الأحكام و/ أو التقديرات الجوهرية للإدارة من بين الأحكام / التقديرات ذات الصلة.

الأحكام

عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، اتخذت الإدارة الأحكام التالية التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار

استنادًا إلى تقييم الإدارة، تعتبر اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه المبرمة مع وزارة الكهرباء والماء كعقد إيجار ضمن سياق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 وتم تصنيفها كعقد إيجار تمويلي، نظرًا لتحويل المخاطر الجوهرية ومنافع الملكية إلى وزارة الكهرباء والماء بتاريخ التشغيل التجاري للمشروع وهو تاريخ بدء مدة عقد الإيجار. ويتمثل أساس هذا الاستنتاج في أن اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه تمثل الجزء الأكبر من العمر الإنتاجي للمحطة، كما أن القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار تعادل إلى حد كبير القيمة العادلة للمحطة عند بدء عقد الإيجار.

الحد الأدنى لدفعات الإيجار

يتم تقدير الحد الأنى لدفعات الإيجار من اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه استنادًا إلى التوقعات المحتملة لصافي سعة الكهرباء والمياه ومؤشرات أسعار المُنتِج الأمريكي، ومؤشرات أسعار المستهلك الكويتي على مدى فترة خمسة وعشرين عامًا.

المصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر جوهرية تؤدي إلى تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية:

القيمة العادلة للمشتقات

طبقا لعقود مبادلة أسعار الفائدة، توافق الشركة على مبادلة الفرق بين مبالغ الفائدة ذات الأسعار الثابتة والمتغيرة التي تحتسب على أصل المبالغ الاسمية المتفق عليها. تمكن تلك العقود الشركة من تخفيف مخاطر تغير أسعار الفائدة من تعرضات التدفقات النقدية على أجزاء الديون ذات سعر الفائدة المتغير. يتم احتساب القيمة العادلة على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ذات سعر الفائدة المتغير على أسعار المبادلة المعروضة والأسعار المستقبلية وأسعار الاقتراض بين البنوك. يتم خصم التدفقات النقدية التقديرية باستخدام منحى عائد يستمد من مصادر مماثلة ويعكس السعر المقارن المعروض بين البنوك الذي يستخدمه المشاركون في السوق لهذا الغرض عند تسعير مبادلات أسعار الفائدة. يخضع تقدير القيمة العادلة لتعديل مخاطر الائتمان الذي يعكس مخاطر الائتمان الخاصة بالشركة وبالطرف المقابل.

ف) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

يسري مفعول عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022 كما هو مبين أدناه، ولكن ليس لها تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية للشركة:

- امتيازات الإيجار ذات الصلة بكوفيد-19 بعد 30 يونيو 2021 (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16)؛
- العقود المثقلة بالالتزامات – تكلفة تنفيذ العقد (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2018-2020؛
- الممتلكات والمنشآت والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود – (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16)؛
- الإشارات إلى إطار المفاهيم (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3)؛

لم يكن للتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترة المالية المحاسبية السنوية التي تبدأ من 1 يناير 2022 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية للشركة أو مركزها المالي أو أدائها.

ص) معايير صادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

نبين أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها، ولكن لم تصبح سارية حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة. تنوي الشركة تطبيق هذه المعايير، حيثما انطبق ذلك، عندما تصبح سارية المفعول.

- تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1)؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين والتعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين؛
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 للمعايير الدولية للتقارير المالية؛
- الإفصاح عن التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8)؛
- الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12)؛
- بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28)؛
- مطلوبات التأجير في معاملة بيع وإعادة تأجير (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16).

من غير المتوقع أن يكون للمعايير والتفسيرات الجديدة تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

4. النقد والأرصدة لدى البنوك

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
النقد بالصندوق	1,297	506
النقد لدى البنوك	6,056,304	8,594,325
ودائع قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أقل من ثلاثة أشهر	7,320,570	9,034,465
إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك	13,378,171	17,629,296
ناقصًا: الرصيد المقيد على دائني توزيعات أرباح (إيضاح 11)	(5,549,381)	(5,087,916)
إجمالي النقد والنقد المعادل	7,828,790	12,541,380

إن الودائع قصيرة الأجل مقومة بالدولار الأمريكي ومودعة لدى بنك أجنبي وتحمل معدل فائدة فعلية تتراوح من 4.32% إلى 4.57% سنوياً (2021: 0.09% إلى 0.14% سنويًا).

5. مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
مدينون تجاريون	5,677,569	10,493,826
موجودات عقود (أ)	5,715,526	5,265,671
مصروفات مدفوعة مقدماً	591,967	550,328
مدينو مطالبات كفالة	-	308,501
دفعة إيجار مقدمة إلى وزارة الكهرباء والماء (ب)	80,806	82,381
أرصدة مدينة أخرى	31,125	9,363
	12,096,993	16,710,070

(أ) إن موجودات العقود تتعلق بحقوق الشركة في الحصول على المقابل المادي للعمل المنجز ولكن لم يتم إصدار فواتير به في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل موجودات العقود إلى ذمم مدينة عندما تصبح الحقوق غير مشروطة. يحدث هذا عادة عندما تصدر الشركة فاتورة إلى وزارة الكهرباء والماء.

(ب) تمثل دفعة الإيجار المقدمة إلى وزارة الكهرباء والماء إجمالي التكاليف المدفوعة مقدمًا لعقد الإيجار التشغيلي للأرض، التي تم بناء المحطة عليها. يتم إطفاء دفعة الإيجار المقدمة المدفوعة إلى وزارة الكهرباء والماء على مدار مدة عقد الإيجار البالغة أربعين عامًا.

يبلغ متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعميل 60 يوماً. إن مبالغ المدينين التجاريين التي انقضى تاريخ استحقاقها غير محملة بالفائدة.

كما في 31 ديسمبر 2022، لم ينقضي تاريخ استحقاق مدينين تجاريين ولم تنخفض قيمتها بقيمة 5,677,569 دينار كويتي (2021: 10,493,826 دينار كويتي). إن جميع أرصدة المدينين التجاريين مقومة بالدينار الكويتي وتتمركز في دولة الكويت. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ بيان المركز المالي مفصح عنه في إيضاح 16 من هذه البيانات المالية.

6. مدينو عقود التأجير التمويلي

عقود التأجير التمويلي التي تكون فيها الشركة هي الطرف المؤجر.

يندرج هذا النوع من عقود التأجير ضمن نطاق تفسير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 الذي ينطبق على اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه على أساس أنها تمثل عقود لتحويل وبيع الطاقة يتم من خلالها نقل الحق الحصري في استخدام الأصل الإنتاجي. قامت الشركة بتسجيل مديني عقود التأجير التمويلي على النحو التالي:

	متحصلات الحد الأدنى لدفعات الإيجار	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار
	2022	**2022**
	دينار كويتي	**دينار كويتي**
المبالغ المستحقة بموجب عقود تأجير تمويلي		
في غضون سنة واحدة	38,223,507	13,940,177
من سنتين إلى خمس سنوات	152,317,359	63,426,992
بعد 5 سنوات	531,013,940	370,373,422
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية غير المخصومة	721,554,806	447,740,591
إيرادات تمويل غير مكتسبة	(273,814,215)	-
صافي الاستثمار في عقد تأجير تمويلي في 31 ديسمبر 2022	447,740,591	447,740,591

	متحصلات الحد الأدنى لدفعات الإيجار	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار
	2021	**2021**
	دينار كويتي	**دينار كويتي**
المبالغ المستحقة بموجب عقود تأجير تمويلي		
في غضون سنة واحدة	37,433,777	12,719,089
من سنتين إلى خمس سنوات	150,601,766	59,467,838
بعد 5 سنوات	562,001,337	382,718,024
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية غير المخصومة	750,036,880	454,904,951
إيرادات تمويل غير مكتسبة	(295,131,929)	-
صافي الاستثمار في عقد تأجير تمويلي في 31 ديسمبر 2021	454,904,951	454,904,951

البنود المدرجة ضمن بيان المركز المالي:

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
الجزء المتداول	13,940,177	12,719,089
الجزء غير المتداول	433,800,414	442,185,862
	447,740,591	454,904,951

يبلغ معدل الفائدة الوارد ضمن عقد التأجير التمويلي 5.5% (2021: 5.5%) سنويًا.

7. ممتلكات وآلات ومعدات

	تحسينات مباني دينار كويتي	آلات ومعدات دينار كويتي	أجهزة تكنولوجيا معلومات دينار كويتي	مركبات دينار كويتي	أثاث وتجهيزات دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
التكلفة						
كما في 1 يناير 2021	8,242	461,483	17,581	166,018	2,417	655,741
إضافات للسنة	-	81,561	3,259	-	-	84,820
استبعادات للسنة	-	-	(543)	-	-	(543)
ترجمة عملات أجنبية	(20)	(942)	404	(412)	(6)	(976)
كما في 31 ديسمبر 2021	8,222	542,102	20,701	165,606	2,411	739,042
إضافات للسنة	-	143,431	5,584	24,556	80	173,651
استبعادات للسنة	-	-	(1,762)	(21,403)	-	(23,165)
ترجمة عملات أجنبية	103	7,017	267	2,085	31	9,503
كما في 31 ديسمبر 2022	8,325	692,550	24,790	170,844	2,522	899,031
الاستهلاك المتراكم						
كما في 1 يناير 2021	579	42,710	4,683	163,931	952	212,855
المحمل للسنة	328	16,750	5,691	2,076	711	25,556
متعلق بالاستبعادات	-	-	(260)	-	-	(260)
ترجمة عملات أجنبية	(1)	(65)	443	(401)	(1)	(25)
كما في 31 ديسمبر 2021	906	59,395	10,557	165,606	1,662	238,126
المحمل للسنة	332	17,674	6,903	1,503	534	26,946
متعلق بالاستبعادات	-	-	(1,762)	(21,403)	-	(23,165)
ترجمة عملات أجنبية	13	771	140	2,051	22	2,997
كما في 31 ديسمبر 2022	1,251	77,840	15,838	147,757	2,218	244,904
القيمة الدفترية						
كما في 31 ديسمبر 2022	7,074	614,710	8,952	23,087	304	654,127
كما في 31 ديسمبر 2021	7,316	482,707	10,144	-	749	500,916

8. دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
حسابات دائنة	1,159	11,819
دائنو محجوز ضمان *	613,109	602,697
مستحقات ودائنون آخرون	4,641,078	4,667,888
	5,255,346	5,282,404

* وفقًا لقرار الوزاري رقم 44 لسنة 1985 والمواد 16 و37 و39 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2008، تحتجز الشركة نسبة 5% من جميع الدفعات المسددة لجميع المستفيدين وتقوم بالإفراج عن مبالغ محجوز الضمان عند استلام شهادة مخالصة ضريبية أو كتاب عدم ممانعة صادر عن وزارة المالية.

9. معاملات مع الأطراف ذات الصلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان أحد الأطراف لديه سيطرة على الطرف الآخر أو بإمكانه ممارسة تأثيرًا جوهريًا على الطرف الآخر فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات صلة منشآت يكون للشركة السيطرة أو السيطرة المشتركة أو تأثيراً جوهرياً عليها والمساهمين الرئيسيين والمدراء وموظفي الإدارة العليا للشركة. إن الشركة لديها معاملات مع أطراف ذات صلة تتمثل في منشآت يمكن لبعض المساهمين ومدراء الشركة ممارسة تأثير جوهري عليها. يتم القيام بهذه المعاملات على أساس الشروط المتفق عليها.

إن المبالغ المستحقة إلى / من الأطراف ذات الصلة ليست محملة بفائدة ولا يوجد تاريخ محدد للاستحقاق. وبالتالي تعتبر هذه الأرصدة تستحق التحصيل / السداد عند الطلب.

فيما يلي معاملات وأرصدة الأطراف ذات الصلة المتضمنة في هذه البيانات المالية:

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
بيان المركز المالي		
المستحق من أطراف ذات الصلة	2,936	153,964
المستحق إلى أطراف ذات الصلة	4,021,733	3,359,193
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر		
تكاليف تشغيل	16,584,320	14,987,044
تكاليف تمويل	26,995	50,813
مصاريف عمومية وإدارية	31,313	29,470

مكافأة الإدارة العليا

يشمل موظفو الإدارة العليا مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة الذين لديهم صلاحيات ومسؤوليات التخطيط والتوجيه ومراقبة أنشطة الشركة. فيما يلي مكافأة الإدارة ذات الصلة بموظفي الإدارة العليا:

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
أتعاب انتداب الإدارة العليا المدرجة في "تكاليف موظفين ومصروفات ذات صلة"	240,218	229,736
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	38,000	34,665

10. قروض لأجل

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
الجزء المتداول	17,109,406	17,404,430
الجزء غير المتداول	311,331,050	324,365,783
	328,440,456	341,770,213

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
تسهيل بمبلغ 645 مليون دولار أمريكي من بنك اليابان للتعاون الدولي (Japan Bank for International Cooperation)، ويحمل معدّل فائدة متغير يعادل سعر الليبور زائداً 1.25% سنوياً.	147,798,205	153,796,596
تسهيل بمبلغ 283 مليون دولار أمريكي من عدة مقرضين بموجب اتفاقية تسهيلات تغطي تأمين شركة نيبون للتصدير والاستثمار، ويحمل معدّل فائدة متغير يعادل سعر الليبور زائداً 1.10% - 1.30% سنوياً.	64,866,987	67,499,615
تسهيل بمبلغ 505 مليون دولار أمريكي من عدة مقرضين بموجب اتفاقية التسهيلات التجارية، ويحمل معدّل فائدة متغير يعادل سعر الليبور زائداً 1.70%-2.55% سنوياً.	115,775,264	120,474,002
	328,440,456	341,770,213

تسدد هذه القروض على أقساط ربع سنوية ولها موعد استحقاق نهائي في نوفمبر 2036.

تنص اتفاقيات القروض على أن يتم ضمان القروض المذكورة أعلاه مقابل خطابات تنازل عن المديونيات والحقوق المتبقية بموجب اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه، بالإضافة إلى رهن الأسهم المملوكة من قبل الشركة الأم في الشركة. إن الالتزام المالي بموجب اتفاقيات القروض يتضمن المساهمة في حقوق ملكية الشركة التابعة بواقع 20% على الأقل من إجمالي تكلفة المشروع في تاريخ التشغيل التجاري للمشروع ومعدل تغطية الدين بواقع 1 : 1.05 بعد ذلك. في تاريخ بيان المركز المالي، التزمت الشركة بالتعهدات المذكورة أعلاه.

يتعين على الشركة إنشاء حساب احتياطي خدمة دين للاحتفاظ بمستوى معين من النقد لخدمة ديونها لفترة ستة أشهر بعد الأخذ في الاعتبار أي خطاب اعتماد صادر. أصدرت بعض الأطراف ذات الصلة بالشركة خطابات اعتماد لصالح جهات الإقراض بمبلغ 18.9 مليون دينار كويتي (62 مليون دولار أمريكي) (2021: 16.9 مليون دينار كويتي (56 مليون دولار أمريكي)) للمساهمة في المبلغ المطلوب مما أدى إلى عدم الحاجة إلى إيداع نقدي إضافي في حساب احتياطي خدمة الدين كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 1.18 مليون دينار كويتي (3.9 مليون دولار أمريكي)).

كما في 31 ديسمبر 2022، لم تقم الشركة بسحب تسهيلات رأس المال العامل لدى بنك تجاري في الكويت قدرها 13.9 مليون دينار كويتي (45.2 مليون دولار أمريكي) (2021: 13.9 مليون دينار كويتي (45.8 مليون دولار أمريكي)).

11. رأس المال

يتكون رأس المال للشركة المصرح به والمصدر من 1,100,000,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (2021: 1,100,000,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم) وهو مدفوع نقداً بالكامل.

توزيعات الأرباح

بتاريخ 11 مايو 2022، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية مرحلية أولى بواقع 7 فلس للسهم الواحد بمبلغ وقدره 7,700,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 9 فلس للسهم الواحد بقيمة 9,900,000 دينار كويتي)، والتي تم توزيعها لاحقًا على المساهمين في 20 يونيو 2022.

في 2 نوفمبر 2022، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية مرحلية ثانية بواقع 6 فلس للسهم الواحد بإجمالي مبلغ قدره 6,600,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: لا شيء)، والتي تم توزيعها لاحقًا على المساهمين في 14 ديسمبر 2022.

كما في 31 ديسمبر 2022، سجلت الشركة دائني توزيعات أرباح مستحقة لمساهميها بمبلغ 5,549,381 دينار كويتي تتعلق بتوزيعات أرباح معلنة في فترات سابقة (31 ديسمبر 2021: 5,087,916 دينار كويتي).

في 1 مارس 2023، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية قدرها 4 فلس للسهم الواحد بإجمالي مبلغ قدره 4,400,000 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 5 فلس للسهم الواحد بقيمة 5,500,000 دينار كويتي)، والتي كانت تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

12. الاحتياطي الإجباري

وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، تم تحويل 10% من صافي الربح قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجباري ويجب أن يتم بشكل سنوي حتى يصل رصيد هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. يجوز استعمال الاحتياطي الإجباري فقط لتأمين توزيعات تصل إلى 5% كحد أقصى في السنوات التي لا تكون فيها الأرباح المرحلة كافية لهذا الغرض.

13. الإيرادات

	2022	2021
	دينار كويتي	**دينار كويتي**
إيرادات من عقد مع عميل		
إيرادات تشغيل وصيانة ثابتة	13,709,154	13,074,556
إيرادات إنتاج الكهرباء والمياه	5,923,942	4,136,930
متحصلات تكميلية وإيرادات خدمات	8,122,212	7,607,771
	27,755,308	24,819,257
إيرادات عقد تأجير تمويلي		
إيرادات فوائد	24,988,935	25,329,814
	52,744,243	50,149,071

14. ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية بقسمة ربح الفترة الخاص بحاملي الأسهم العاديين للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

يتم احتساب ربحية السهم المخففة بقسمة الربح الخاص بحاملي الأسهم العاديين للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة زائد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي قد تصدر عند تحويل جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة إلى أسهم عادية. حيث لا توجد أدوات مخففة قائمة، تكون ربحية السهم الأساسية والمخففة متطابقة.

	2022	2021
ربح السنة (دينار كويتي)	14,463,347	13,536,531
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة	1,100,000,000	1,100,000,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	13	12

15. قطاع التشغيل

تقوم الشركة بإنتاج الماء والكهرباء في دولة الكويت بالنيابة عن وزارة الكهرباء والماء ومن هذا النشاط تكتسب الإيرادات وتتحمل المصروفات، وتتم مراجعة نتائجه بصورة منتظمة من قبل مجلس إدارة الشركة. وبناءً عليه، لدى الشركة قطاع تشغيل واحد فقط ومعلومات تتعلق بالقطاع موضحة في بيانات المركز المالي والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

16. إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر التالية الناتجة من الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة وسياساتها وإجراءاتها نحو قياس المخاطر وإدارتها وكذلك إدارة الشركة لرأس المال.

i. إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسئولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى الشركة. يتولى مجلس الإدارة المسئولية عن تطوير ومتابعة سياسات إدارة المخاطر لدى الشركة.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالشركة بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه الشركة وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. وتتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتعكس التغيرات التي تحدث في ظروف السوق وفي أنشطة الشركة. تهدف الشركة من خلال التدريب ومعايير الإدارة والإجراءات لديها نحو تعزيز بيئة رقابية منضبطة وبناءة والتي يفهم كافة الموظفون من خلالها أدوارهم ومسئولياتهم.

(أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرَّض الشركة لمخاطر الائتمان تتكون بشكل رئيسي من الأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى وموجودات العقد والمستحق من الأطراف ذات الصلة ومدينو عقود التأجير التمويلي. تدير الشركة مخاطر الائتمان عن طريق إيداع النقد لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية والتعامل بشكل رئيسي مع أطراف مقابلة ذات سمعة جيدة.

التعرض لمخاطر الائتمان

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية التالية تمثل الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان:

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
النقد والأرصدة لدى البنوك	13,376,874	17,628,791
مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى	11,424,220	16,077,361
المستحق من الأطراف ذات الصلة	2,936	153,965
مدينو عقود تأجير تمويلي	447,740,591	454,904,952
	472,544,621	488,765,069

النقد والأرصدة لدى البنوك

إن الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل محتفظ بها لدى أطراف مقابلة متمثلة في بنوك ومؤسسات مالية ذات تصنيف ائتمانٍ عالٍ. ترى الشركة أن أرصدتها لدى البنوك ذات مخاطر ائتمان منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة. كما في 31 ديسمبر 2022، فإن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا المحتسبة على الأرصدة لدى البنوك تعتبر ضئيلة.

مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى ومدينو عقود تأجير تمويلي

تنشأ أرصدة المدينين التجاريين وموجودات العقود ومدينو عقود التأجير التمويلي نتيجة التعامل مع عميل واحد فقط؛ وهو وزارة الكهرباء والماء في دولة الكويت. إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالمدينين التجاريين وموجودات العقود ومدينو عقود التأجير التمويلي تعتبر منخفضة نظرًا لارتباطها بمخاطر سيادية.

المستحق من الأطراف ذات الصلة

يتم إبرام المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس العقد القائم على المفاوضات. ترى الشركة أن هذه الأرصدة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة نظرًا لامتلاك الأطراف ذات الصلة تصنيفات ائتمانية عالية. كما في 31 ديسمبر 2022، فإن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا المحتسبة على الأرصدة لدى الأطراف ذات الصلة تعتبر ضئيلة.

(ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الشركة لصعوبات في جمع الأموال لتلبية الارتباطات المصاحبة للمطلوبات المالية. إن نهج الشركة لإدارة مخاطر السيولة يتمثل في التأكد قدر الإمكان من أنها تمتلك دائمًا السيولة الكافية للوفاء بمطلوباتها عند حلول موعد استحقاقها، في كل من الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التسبب في إلحاق الضرر بسمعة الشركة.

يأخذ مجلس الإدارة على عاتقه المسؤولية الكاملة عن إدارة مخاطر السيولة والذي قام بتطبيق إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة لإدارة عمليات التمويل طويل الأجل ومتطلبات إدارة السيولة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الإبقاء على احتياطيات تمويل كافية وتسهيلات مصرفية وتسهيلات الاقتراض الاحتياطي وعن طريق المراقبة والرصد المتواصل للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومضاهاة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

يتم إدارة السيولة من خلال التأكد بشكل دوري من توافر النقد الكافي لتلبية أي ارتباطات مستقبلية. لا تعتبر الشركة نفسها معرضة لمخاطر جوهرية فيما يتعلق بالسيولة.

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية:

		التدفقات النقدية التعاقدية				
	القيمة الدفترية	أقل من سنة واحدة	من سنة واحدة إلى سنتين	من سنتين إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2022						
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	5,255,346	5,255,346	-	-	-	5,255,346
مستحق إلى أطراف ذات صلة	4,021,733	4,021,733	-	-	-	4,021,733
دائنو توزيعات أرباح	5,549,381	5,549,381	-	-	-	5,549,381
قروض لأجل	328,440,456	37,172,884	73,860,653	108,729,700	270,429,995	490,193,232
	343,266,916	51,999,344	73,860,653	108,729,700	270,429,995	505,019,692
2021						
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	5,296,404	5,296,404	-	-	-	5,296,404
مستحق إلى أطراف ذات صلة	3,359,193	3,359,193	-	-	-	3,359,193
دائنو توزيعات أرباح	5,087,916	5,087,916	-	-	-	5,087,916
قروض لأجل	341,770,213	22,944,676	44,826,201	72,697,014	249,002,292	389,470,183
	355,513,726	36,688,189	44,826,201	72,697,014	249,002,292	403,213,696

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التغيرات التي تحدث في أسعار السوق مثل أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم على إيرادات الشركة أو قيمة أدواتها المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرض لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. بتاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة بصورة كبيرة لمخاطر العملات.

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة السوقية. إن تعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة السوقية يرتبط بشكل أساسي بالتزامات الديون طويلة الأجل لدى الشركة ذات أسعار الفائدة المتغيرة. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تحوط قروضها طويلة الأجل باستخدام مبادلات معدلات فائدة ثابتة إلى متغيرة. إن مبادلات معدلات الفائدة لها الأثر الاقتصادي الناتج من تحويل القروض من معدلات متغيرة إلى معدلات ثابتة وعليه فإن التعرض لمخاطر معدلات فائدة التدفقات النقدية محدود.

في بداية التحوط وبصورة مستمرة، توثق الشركة إذا ما كانت أداة التحوط فعالة بدرجة عالية في مقابلة التغييرات في التدفقات النقدية للبند المتحوط له العائد إلى المخاطر المتحوط لها ويكون ذلك عندما تستوفي علاقات التحوط كافة متطلبات فعالية التحوط التالية.

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط.
- تأثير مخاطر الائتمان لا يتجاوز التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية.
- أن تكون نسبة التحوط في علاقة التحوط هي نفس النسبة التي تنتج عن مقدار البند المتحوط له الذي تتحوط له الشركة ومقدار أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة فعلياً للتحوط من ذلك المقدار من البند المتحوط له.

يتم إجراء مراجعة جوهرية ومقارنات أسعار الفائدة الرئيسية عالمياً والذي يتضمن استبدال أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك بمعدلات بديلة خالية من المخاطر تقريبًا (يشار إليها باسم "إصلاح أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك"). هناك عدم تيقن بشأن توقيت وطريقة الانتقال لاستبدال أسعار الفائدة المقارنة المعروضة بين البنوك بأسعار فائدة بديلة.

ونتيجةً لأوجه عدم التيقن هذه، يوجد حكم محاسبي هام تتضمنه عملية تحديد إذا ما كانت علاقات معينة بمحاسبة التحوط – والتي تتحوط لتباين لمخاطر صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة بسبب التغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك – تستمر صلاحيتها لمحاسبة التحوط كما في 31 ديسمبر 2022. يستمر استخدام أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك سعر مرجعي في الأسواق المالية وتستخدم في تقييم الأدوات ذات الاستحقاقات التي تتجاوز تاريخ الانتهاء المتوقع لأسعار الفائدة المعروضة بين البنوك. ترى الشركة أن هيكل السوق الحالي يدعم استمرارية محاسبة التحوط كما في 31 ديسمبر 2022.

استعانت الشركة بمستشارين قانونيين لمراجعة مستندات التمويل من أجل إجراء التعديلات اللازمة لانتقال لأسعار الفائدة المعروضة بين البنوك IBOR. من المتوقع أن يتم الانتهاء من ذلك في الربع الثاني من عام 2023. ومن المتوقع أن تستخدم الشركة معدل التمويل الليلي المضمون ("SOFR") المركب كمعدل بديل بالسوق بدلاً من سعر ليبور (LIBOR) بعد تاريخ الانتقال في 30 يونيو 2023. وسيتم استخدام نفس السعر الجديد لكل من القروض والمشتقات.

كما في 31 ديسمبر 2022، إذا زادت / انخفضت أسعار الفائدة بنسبة 0.5% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فسيكون الربح قبل استقطاع ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة أقل / أكثر بمبلغ 113,376 دينار كويتي (2021: 419,062 دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في الأسعار السوقية للأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل محددة بالنسبة لاستثمار فردي أو الجهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم باعتبارها لا تملك أية استثمارات في أدوات حقوق ملكية.

ii. القيمة العادلة للأدوات المالية

يقوم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر المستلم لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي يتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على درجة تعقيد الأداة وتوفر بيانات السوق.

تحديد القيمة العادلة وتسلسلها الهرمي:

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

- المستوى 1: أسعار معلنة في السوق النشط لنفس الأداة.
- المستوى 2: أسعار معلنة في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات المعروضة في السوق. و
- المستوى 3: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات المعروضة في السوق، بما فيها صافي قيمة الأصل لصناديق الأسهم الخاصة التي تكون استثماراتها في شركات خاصة غير مدرجة / موجودات عقارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة

بموجب عقود مبادلة أسعار الفائدة، توافق الشركة على تسوية الفرق بين مبالغ أسعار الفائدة المتغيرة والثابتة التي يتم احتسابها على أصل المبالغ الاسمية المتفق عليها. تمكن مثل هذه العقود الشركة من الحد من مخاطر التغير في أسعار الفائدة بعد تعرضات التدفقات النقدية على الدين الصادر بأسعار متغيرة. تمثل القيمة العادلة صافي القيمة الحالية لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. تستند تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ذات السعر المتغير إلى أسعار عقود المبادلات المعلنة والأسعار المستقبلية وأسعار الاقتراض بين البنوك. يتم خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام منحنى بياني للعائد والذي يعكس السعر المعياري بين البنوك ذي الصلة والمستخدم من قبل المشاركين في السوق لأدوات مماثلة عند تسعير عقود مبادلة أسعار الفائدة. قررت المجموعة بأن القيمة العادلة لعقود مبادلة أسعار الفائدة المبينة في إيضاح 17 حول البيانات المالية مصنفة ضمن المستوى 2 وفقًا لسياسة قياس القيمة العادلة.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة ناقصًا الانخفاض في القيمة أو بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة استنادًا إلى الحركة في معدلات الفائدة بالسوق

17. حساب احتياطي التحوط والمطلوبات المالية المشتقة

في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال، تستخدم الشركة مشتقات الأدوات المالية وتتمثل في مبادلات أسعار الفائدة لإدارة تعرضها للتقلبات في أسعار الفائدة. إن الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين تستند فيها المدفوعات إلى حركات الأسعار في واحد أو أكثر من الأدوات المالية الرئيسية أو في معدلات أو مؤشرات السوق المرجعية. إن مبادلات معدلات الفائدة هي عبارة عن اتفاقات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة استناداً إلى القيمة الإسمية لعملة واحدة ولفترة ثابتة.

وفقاً لشروط الاتفاقية العامة المبرمة مع المقرضين، فإن الشركة مطالبة بمبادلة معدل الفائدة المتغير والمستحق على القروض بسعر فائدة ثابت من خلال مبادلات أسعار الفائدة. وعليه، فقد قامت الشركة بإبرام عدة مبادلات لمعدلات الفائدة اعتباراً من يناير 2014 وحتى أغسطس 2036 لتحوط مدفوعات سعر الفائدة المتغير على الدين القائم وإصدارات الدين المستقبلية. بتاريخ 26 نوفمبر 2020، أبرمت الشركة عدد اثنين من مبادلات أسعار الفائدة الإضافية الاختيارية لاستبدال تغطية المبادلات المنتهية. وقد تم تصنيفها كتحوطات للتدفقات النقدية وقد تم إدراج النقص في القيمة العادلة لمبادلات أسعار الفائدة القائمة كما في 31 ديسمبر 2022 والبالغة 63,219,020 دينار كويتي (2021: زيادة بمبلغ 27,419,965 دينار كويتي) في الدخل الشامل الآخر وتم تصنيفها كاحتياطي تحوط في حقوق الملكية.

إن المعلومات حول تسلسل القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة مفصح عنه في إيضاح 16.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية بالإضافة إلى القيم الإسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق. تمثل القيم الإسمية المبالغ التي يتم تطبيق سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها ولا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المرتبطة بمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان لتلك الأدوات.

	2022	2021
مشتقات محتفظ بها للتحوط:	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**
تحوطات التدفقات النقدية – مبادلات أسعار الفائدة		
القيمة الإسمية:		
في 31 ديسمبر	312,018,697	324,681,911
القيمة العادلة:		
قصيرة الأجل	6,157,629	(11,803,677)
طويلة الأجل	(19,764,545)	(64,159,637)
	(13,606,916)	(75,963,314)
فروق ترجمة العملات الأجنبية	72,868	(789,754)
	(13,534,048)	(76,753,068)

18. المشتقات الضمنية

تشتمل كل من اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه واتفاقية التشغيل والصيانة على مشتقات ضمنية تتمثل في تعديل الأسعار بسبب التضخم استنادًا إلى مؤشرات الأسعار.

إن هذه المشتقات الضمنية غير منفصلة عن العقود الأصلية ولم يتم المحاسبة عنها كمشتقات مستقلة بذاتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 9، نظرًا لأن الإدارة ترى أن الخصائص الاقتصادية والمخاطر المصاحبة للمشتقات الضمنية ترتبط بشكل كبير بالخصائص الاقتصادية ومخاطر العقود الأصلية.

19. إدارة رأس المال

إن أهداف الشركة عند إدارة رأس المال هي تأمين قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها لتحقيق عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف المعنية الأخرى وتوفير الهيكل الأفضل لرأس المال لتخفيض تكلفة رأس المال.

وتماشياً مع غيرها في مجال الأعمال، تراقب الشركة رأس مالها على أساس معدل المديونية والذي يتم احتسابه على أساس قسمة صافي الدين على إجمالي رأس المال. يتم احتساب صافي الدين على أساس إجمالي القروض ناقصًا النقد والنقد المعادل بموجب بيان التدفقات النقدية. في حين يتم احتساب إجمالي رأس المال كحقوق ملكية باستثناء احتياطي التحوط (كما هو موضح في بيان المركز المالي) زائدًا صافي الدين.

	2022	2021
	دينار كويتي	**دينار كويتي**
إجمالي القروض (إيضاح 10)	328,440,456	341,770,213
ناقصاً: النقد والنقد المعادل وفقا لبيان التدفقات النقدية	(7,828,790)	(12,541,380)
صافي الدين	320,611,666	329,228,833
إجمالي حقوق الملكية (باستثناء احتياطي التحوط)	132,842,143	135,156,705
إجمالي رأس المال	453,453,809	464,385,538
معدل المديونية	71%	71%

20. الارتباطات

ترتبط الشركة باتفاقية تشغيل وصيانة مع شركة إي زد أن أو اند أم ذ.م.م، التي تقوم بموجبها بتشغيل وصيانة المحطة، وذلك مقابل رسوم تشغيل ثابتة ومتغيرة وافقت الشركة على دفعها، على أن يتم تعديلها بناءً على مؤشرات الأسعار.

بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة، بلغ الحد الأدنى للدفعات المستقبلية ما يلي:

	2022	2021
	دينار كويتي	دينار كويتي
في غضون سنة واحدة	16,670,641	15,206,375
من سنتين إلى خمس سنوات	88,546,128	79,566,823
أكثر من 5 سنوات	266,545,636	262,569,554
	371,762,405	357,342,752

21. الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة كأصل إلا عندما يكون تحقيقها مؤكداً بصورة كبيرة. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة كالتزام إلا عندما يكون من المحتمل، نتيجة لأحداث سابقة، طلب تدفق موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

لا يوجد لدى الشركة أي مطلوبات أو موجودات محتملة في 31 ديسمبر 2022 (2021: لا شيء).